ث- الهدف الاقتصادي :

إذ تحقق الضريبة العديد من الأهداف الاقتصادية والتي يمكن اختصارها بما يأتي :

أ- حماية الصناعة الوطنية من منافسة الصناعات الأجنبية من خلال الضرائب الكمركية.

ب-تعالج العجز في ميزان المدفوعات من خلال الضرائب الكمركية التي ترفع ن أسعار السلع المستوردة وبالتالي تعمل على تقليص الاستيراد ثم عودة التوازن لميزان المدفوعات.

ت-تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال الإعفاءات الضريبية.

ث-توجيه الموارد نحو قطاعات مرغوب بها من خلال الإعفاءات، والحد من قطاعات غير مرغوب بها من خلال الضرائب.

ج- تحد من نسبة التضخم النقدي من خلال امتصاص السيولة من السوق.

ح- معالجة الركود الاقتصادي من خلال تخفيض الضرائب.

خ- الحد من انتاج واستيراد السلع الكمالية من خلال فرض ضرائب عليها.

د- تشجع على تقليص الاستهلاك وزيادة الادخار.

5- خصوصية السياحة في الدخل القومي: -

يمكن للسياحة أن تكون مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية وتسهم في رفد موازنة الحكومة بالأموال بإحدى الطرق الآتية أو بجميعها معاً: -

أ- الإيرادات المتحققة للنشاط السياحي التابعة للقطاع العام، إذ أن الحكومة في المجتمعات أو البلدان النامية هي المالكة أو المشرفة على العديد من المنشآت السياحية التي تعمل لحسابها وبالتالي فان الايرادات المتحققة سوف تكون من الطبيعي إيرادات للموازنة الحكومة.

ب-الإيرادات المتحققة للحكومة من حصتها في القطاع السياحي المختلط، إذ أن المنشآت السياحية التابعة للقطاع المختلط تمتلك من قبل الحكومة والأفراد معاً، لذلك فان للحكومة حصة من الإيرادات تذهب لميزانيتها.

ت-إن السياحة تمول موازنة الحكومة عن طريق الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على النشاط السياحي وهذا النوع من التمويل يتحقق في جميع الأنظمة الاقتصادية وبحسب تقرير بحوث مجلس السفر والسياحة العالمي، إن إسهام الضريبة المباشرة وغير المباشرة العالمي للقطاع السياحي تجاوز (802.6) مليار دولار في عام 1998، وهذا الاسهام من المتوقع أن يستمر في النمو وإن تقديرات (24) دولة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن إسهام السياحة والسفر في

الضريبة الغير مباشرة ما بين (9-24%) كمثال تمثل إيرادات ضريبة السياحة لإقليم (انتاريو بكندا) (3.7%) من ايرادها الضريبي الكلي.

وعليه نجد أن للسياحة خصوصية في الضرائب، إذ أنها تتفوق على العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى على صعيد تمويل موازنة الحكومة، وبالتالي يمكن أن نبين أنواع الضرائب في النشاط السياحي وعلى النحو الآتي: -

أ- **الضرائب السياحية على صعيد العرض السياحي:** وهذا النوع من الضرائب يتحمل أعباءه المنتجين في القطاع السياحي، وتكون أما ضرائب مباشرة أو غير مباشرة :

- **الضرائب المباشرة :** وهي التي تصيب المنتج السياحي مباشرة من خلال مزاولته المهنة، وتشمل الضريبة التي تفرض على الدخل المتحقق في النشاط السياحي، وضريبة العقار التي تفرض على أصحاب الفنادق والمطاعم والمشروعات السياحية الأخرى والضريبة المفروضة على الأرباح المتحققة للمشاريع السياحية وضريبة الإنتاج على المصانع الإنتاجية المملوكة للمشاريع السياحية التي تمدها بمستلزمات الإنتاج كمصانع المشروبات الكحولية والغازية...الخ، والضريبة المفروضة على استيراد عناصر الإنتاج التي يستوردها المنتجين السياحيين بأنفسهم مباشرةً، فضلاً عن رسوم ممارسة المهنة ورسوم الإجازة الصحية...الخ. ومن الجدير بالذكر أن غالبية الضرائب المباشرة على العرض السياحي تجنى بالعملة المحلية ونسبة قليلة منها تجنى بالعملة الأجنبية.

- **الضرائب الغير مباشرة :** هي التي تصيب المنتج السياحي بشكل غير مباشر وهي بالأصل ضرائب مباشرة فرضت على المنتجين في القطاعات الأخرى ويتم نقلها الى المنتج السياحي من خلال رفع أثمان المستلزمات والسلع التي يقتنيها المنتج السياحي، منها الضرائب على المستلزمات المحلية التي يحتاجها المنتوج السياحي (مادة، سلع وسيطة، سلع نهائية) وربما جزء منها مصنع محلياً من قبل منتجين في قطاعات أخرى تكون قد خضعت للضرائب وبالتالي يتحمل المنتج السياحي جزءً منها يدفعها في أثناء عملية الشراء، وقد يستعين المنتج السياحي بمستلزمات أجنبية مستوردة من قبل منتجين في قطاعات أخرى تم اخضاعها للضرائب والرسوم الكمركية وبالتالي يتحمل المنتج السياحي جزءً منها يدفعها عند الشراء، وتكون الضرائب على المستلزمات الأجنبية المستوردة أعلى نسبة من مثيلتها المحلية لحماية الصناعات المحلية.

ب- **الضرائب السياحية على صعيد الطلب السياحي ويمكن تقسيمها كالآتي :**

- **ضرائب مباشرة :** وهي التي تصيب السائح مباشرةً من خلالا طلبه على السياحة، والمتمثلة برسم الحصول على الجواز وتجديده ورسم تأشيرة المغادرة للسياح المواطنين الراغبين بالسفر الى الخارج، ورسم تأشيرة الدخول بالنسبة للسياح الأجانب الراغبين بزيارة القطر، والرسوم التي تفرض على الأموال التي يرغب السياح بتحويلها الى الخارج بهدف الانفاق في أثناء الرحلة السياحية، ورسم وضرائب على الأموال التي يرغب السياح في تصريفها سواء السياح المواطنين المغادرين

أم السياح الأجانب الوافدين، والرسوم التي تفرض على عدد أيام البقاء بالنسبة للسياح الأجانب الراغبين بزيارة القطر في أثناء حصولهم على سمة الدخول (الفيزا)، ورسوم الكشف الطبي للسياح المواطنين المغادرين، ورسوم استعمال التسهيلات الوطنية مثل المطارات والموانئ والنقل المحلي.

– **الضرائب الغير مباشرة** : وتصيب السائح بشكل غير مباشر في أثناء الرحلة السياحية، مثل ضرائب الخدمة السياحية كأن تفرض نسبة (10%) على قائمة الطعام، والضرائب على السلع المحلية المقتناة من قبل السائح الذي يمتاز بالتبضع وهم يقبلون على شراء سلع يمكن حملها بالحقائب مثل الكهربائيات الصغيرة والملابس والتحفيات، فضلاً عن الضرائب والرسوم الكمركية على السلع الأجنبية المقتناة من قبل السياح المواطنين القادمين التي تكون خاضعة للرسوم الكمركية.

وأخيراً نود أن نوضح أن نسبة كبيرة من الضرائب الخاصة بالطلب السياحي تجبى بالعملات الأجنبية وإن جزءً منها يتحملها السياح الأجانب.

6- أنواع الضرائب: –

هناك العديد من التصنيفات التي تناولت أنواع الضرائب ولكن ما يهمنا هو التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة وكالآتي: –

أ- الضرائب المباشرة : وهي التي تصيب دخل المواطن بشكل مباشر مثل دخل ضريبة الدخل وضريبة الرباح والضريبة على العقار.

ب–الضرائب الغير مباشرة وهي التي تصيب المواطن بشكل غير مباشر من خلال شرائه للسلع والخدمات مثل الضريبة على السلع والضريبة على الاستيراد.

لا يفوتنا أن ننوه ان هناك فرقاً بين الرسوم والضرائب فالرسم يؤخذ من المواطن مقابل خدمة مباشرة مثل رسوم الماء والكهرباء، أما الضريبة فلا يقابلها خدمة مباشرة للمواطن وإنما ستودع في خزانة الحكومة لكي تمول إنفاقات الحكومة عن الدفاع وحفظ الأمن والخدمات الأخرى التي تقدم لعموم المواطنين مثل خدمات البنى التحتية والخدمات التعليمية والصحة.

هذا ويمكن تعداد أنواع الضرائب والرسوم المجنية من النشاط السياحي كما يأتي: –

الضرائب على صعيد العرض السياحي :

الضرائب المباشرة	الضرائب المباشرة
– ضريبة الدخل	– الضرائب على شراء المستلزمات المحلية
– ضريبة العقار	– الضرائب على استيراد المستلزمات الأجنبية
– ضريبة الأرباح	
– الضريبة على الإنتاج	
– الضريبة على الاستيراد المباشر	
– رسوم التحويل	
– رسوم ممارسة المهنة	
– رسوم الاجازات الصحية الضريبة على الأسهم السياحية	
– رسوم الضمان الاجتماعي	
– رسوم الماء والكهرباء والمجاري والتنظيف والاتصالات كافة	

الضرائب على صعيد الطلب السياحي :

الضرائب المباشرة	الضرائب المباشرة
– رسوم الحصول على الجواز وتجديده	– الضرائب على شراء الخدمات السياحية
– رسوم على تأشيرة المغادرة	– الضرائب على السلع المحلية المقتناة من الساح الأجانب
– رسوم على تأشيرة الدخول	– الضرائب على السلع الأجنبية المقتناة من قبل السياح المواطنين
– رسوم على التحويل	
– رسوم على التصريف	
– رسوم على عدد أيام البقاء	
– الضرائب على استعمال التسهيلات الوطنية	
– الرسوم على السلع المصطحبة مع السياح	
– رسوم الكشف الطبي	

وبناءاً على ما تقدم يمكن القول ان النشاط السياحي يعد (وعاءاً دسماً للضريبة) ويساهم مساهمة كبيرة وفعالة في تمويل الموازنات الحكومية. سيما وان النظرة العامة للنشاط السياحي تعتبره حاجات كمالية وإن استهلاك الطبقات الغنية التي لها القدرة على تحمل الأعباء الضريبية.

7- دور الضرائب السياحية في رفد الموازنة العراقية: -

من المعروف أن الموازنة العراقية تعتمد بالدرجة الساس على الإيرادات المتحققة م انتاج وتصدير النفط والتي ترفد الموازنة العراقية بأكثر من (90%) من الموارد المالية. وإزاء ذلك فان المورد المالي الأساسي للموازنة العراقية يأتي بشكل مريح من القطاع النفطي، وهذا يعني ان الحكومة العراقية لا تعول كثيراً على الإيرادات الضريبية لذلك فان السياسة الضريبية في العراق تتجنب إرهاق المواطن العراقي بالأعباء الضريبية ولمتابعة دور السياحة في رفد الموازنة العراقية انظر الجدول (34) الآتي: -

جدول (34)

الضرائب السياحية ونسبتها من اجمالي الضرائب في العراق

خلال المدة 2002-2009 (مليار دينار عراقي)

السنة	(1) الرسوم والضرائب السياحية (T)	(2) الدخل الحكومي من الضرائب (Y)	(3) %
2002	0.643	582.9	0.011
2003	0.101	32.3	0.313
2004	0.65	209.8	0.309
2005	0.98	647.3	0.015
2006	0.122	781.0	0.016
2007	0.111	1228.3	0.009
2008	0.257	958.8	0.026
2009	0.402	1509.8	0.027

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

1- العمود (1) من وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الشامل للفنادق ومجمعات الايواء السياحي، للمدة (2002-2009).

2- العمود (2) من وزارة المالية، دائرة الموازنة بالنسبة لعام 2002 ودائرة المحاسبة للسنوات 2003 ولغاية2009.

ويلاحظ من الجدول النسبة المتدنية للضرائب السياحية من اجمالي الضرائب في العراق، وهذا يؤشر لنا ضعف مساهمة السياحة في رفد الموازنة الحكومية بالأموال. وباعتقادنا أن هذا لا يعتبر مؤشراً سلبياً بقدر ما يؤشر لنا الدعم الحكومي للنشاط السياحي من خلال تخفيف الأعباء الضريبية عليه.

سادساً : أثر السياحة في التبعية الاقتصادية: -

1- مفهوم التبعية الاقتصادية :

ظهرت نظريات التبعية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي السبعينيات من القرن العشرين بدأت هذه النظريات تكتسب دعماً متزايداً وخاصة من مثقفي البلدان النامية، وتعود جذور هذه النظريات الى الفكر الماركسي. والتي تنظر الى الدول النامية بأنها تعيش حالة من الجمود (Rigidity) في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محلياً ودولياً، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الغنية ويعرف (Dos Santos) التبعية بأنها " الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع في الاقتصاد الآخر المهيمن ".

بمعنى آخر أن توسع النشاط الاقتصادي للدول التابعة لا يمكن أن يكون إلّا انعكاساً لتوسع النشاط الاقتصادي في الدول المهيمنة، وانعكاسات التوسع الحاصل في البلدان التابعة قد تكون سلبية أو إيجابية بالنسبة لاقتصاداتها الوطنية. وما يحصل حالياً لأسعار النفط وانهيار أسواق المال العالمية في الدول المتقدمة تؤثر بشكل سلبي ومتسارع وكبير على الدول النامية والتي هي ليست إلّا العبء الأساسي في هذه الأزمات، كما أن شروط التبادل التجاري تكون في غير صالح الدول النامية مع الدول المتقدمة مما لا يخدم أو يسهم في النهوض بعملية التنمية.

وبالنسبة لمعظم الدول النامية فان هذا الاعتماد شيء أساسي وضروري، وفي بعض الحالات يغطي هذا الاعتماد كافة أو معظم المجالات، إذ أن معظم الدول النامية تكون أكثر اعتماداً على التجارة الخارجية مع دول العالم المتقدم، كما ان كل الدول النامية تعتمد على العالم الخارجي في استيراد التكنولوجيا الأجنبية ومن ثم فان مجهودات التنمية (نجاحها أو فشلها) انما يعتمد على درجة الاعتماد الخارجي. وبالتالي فان تبعية الاقتصاديات النامية للاقتصاديات المتقدمة قد يتمخض عنها العديد من الاثار السلبية على اقتصاديات البلدان النامية والتي من أهمها اختلال البنية الهيكلية للتجارة الخارجية وارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج القومي وارتباطها الوثيق بالبلدان المتقدمة في مجال التكنولوجيا والخبرات الفنية إضافة الى ازدياد اعتمادها على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (الاستثمار الأجنبي) في تمويل برامج التنمية.

وبعد هذه المقدمات يمكن أن نعرف التبعية الاقتصادية على أنها " ارتباط مصير التنمية الاقتصادية في بعض البلدان بمصالح صناع القرار في الدول الرأسمالية المتقدمة، بحيث تكون التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تابعاً لما يدور من أحداث اقتصادية وسياسية في البلدان الرأسمالية المتقدمة ".

2- التبعية الاقتصادية الناتجة عن النشاط السياحي:-

في بعض الأحيان تعمل السياحية في بلدان العالم الثالث على خلق حالة من التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية وما يترتب على ذلك من اثار سلبية، ويمكن أن تنشأ التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية في النشاط السياحي من خلال ما يأتي: - -

أ- ان سياسة الانفتاح على العالم توفر العديد من المزايا، إلّا أن الانفتاح الزائد عن الحد وخاصة فيما يخص التدفقات المالية قصيرة الأجل (القروض الأجنبية) قد تكون دعوة مفتوحة لمخاطر المضاربات والهجوم غير مأمون الجوانب. فالمبالغ التي يقوم المستثمرون بإقراضها تبقى عرضة لمطالب السداد والتهديد بالاسترجاع مما قد يسفر عن اندلاع الأزمات المالية والمصرفية شديدة الخطورة. وهكذا فان المقترض المحلي يكون تابع للمول الأجنبي وتحت رحمته، ونتيجة لموقفه الضعيف مستعد أن يقبل بكل شروط الممول الأجنبي.

وكذلك تنشأ قيود يفرضها الممول (بخاصة إذا كان أجنبياً) على إدارات المشاريع الاستثمارية السياحية مثل شروط عدم الاقتراض الإضافي أو عدم توزيع الأرباح أو المحافظة على نسب اشغال محدودة طول فترة الإقراض. وتستغل العديد من الشركات والمؤسسات عابرة القارات في القطاع السياحي في العديد من الدول وخاصة النامية منها وذلك لإخضاعها تحت سيطرتها وللتأثير عليها ومنها :

- التحكم بتركيب وتطور الصناعة السياحية وقطاعاتها المختلفة في البلد المضيف لعدم وجود شركات محلية أو لكون الشركات المحلية لا تمتلك الموارد المطلوبة والخبرة في مجال السياحة.

- التحكم بالأسواق السياحية والتدفق السياحي، فبدلاً من التنوع في الأسواق السياحية تقوم بتقديم خدمات تناسب أسواقها ذات الإنفاق الكبير، وإذا كان هناك شركات طيران تابعة لها تقوم باستقطاب السياح من تلك الدول التي تقوم على خدمة مسافريها مما يركز الحركة السياحية في مناطق محددة.

- التأثير في أسعار المنتجات السياحية، فالشركات الكبيرة التي تسهم في رفد أعداد كبيرة من السياح لبعض الدول وخاصة في مجال السياحة الجماعية تحاول الحصول على أقل الأسعار واستغلال مواسم الركود للحصول على مزيد من التخفيضات، كما تقوم بعض الشركات الأجنبية العامة في بعض الدول بالمبالغة في تكاليفها للحد من الأرباح المعلنة ومن ثم الحد من الضرائب المدفوعة.

إن سير الدول النامية نحو التصنيع في ظل واقعها التكنولوجي المتخلف يستلزم استيرادها التكنولوجيا من الخارج وما يصاحب عملية النقل هذه من ممارسات احتكارية من جانب الدول الصناعية المالكة التكنولوجيا من ناحية وضعف الطاقة التكنولوجية من ناحية أخرى، فتدخل الدول النامية في علاقة تبعية اقتصادية مع الدول الصناعية المتقدمة نتيجة لاستيرادها للتكنولوجيا من الدول الصناعية، وهذا أمر طبيعي لعدم تكافؤ موازين القوى في جميع المجالات بين المجموعتين، إذ أن التبعية الاقتصادية تكون مقبولة عندما تكون مرحلية ومتناقصة بمرور الزمن، إلّا ا، الخطر يكمن في تعاظم هذه التبعية مع مرور الزمن وتوليد آليات ترسيخها وتعميقها واستمرارها، وعليه فان عملية بناء وتطوير المنشآت السياحية بما فيها الفنادق والمطاعم وأماكن اللهو...الخ، وعدد كبير من الخدمات التكميلية مثل المطارات ومشاريع البنى التحتية. كل هذه المشاريع بحاجة الى عناصر انتاج في كثير من الأحيان تعجز السوق المحلية للبلدان النامية عن توفيرها، فتلجأ الى الاعتماد على استيرادها من الخارج. مما يخلق حالة من التبعية الاقتصادية ناشئة عن استيراد التكنولوجيا في النشاط السياحي.

إن صناعة السياحة العالمية تقدم وبصورة رئيسة خدماتها للطلب السياحي القادم من البلدان المتقدمة والتي تمتاز بارتفاع الدخل والمستوى المعاشي فيها، وهذه البلدان هي نفسها البلدان الصناعية الرأسمالية، وإن أكثر من (90%) من الطلب السياحي العالمي يكون مصدره مجموعة البلدان الرأسمالية المتقدمة والتي تشمل أقاليم أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان، وبالتالي ان الاعتماد على الطلب السياحي القادم من البلدان المتقدمة يشكل حالة سلبية تتجسد بحالة عدم استقرار السوق الرأسمالية والتي تنعكس على الطلب السياحي العالمي وتؤثر سلباً على واقع النشاط اسياحي للبلدان النامية، وبالتالي ان الاعتماد على الطلب السياحي القادم من البلدان الرأسمالية المتقدمة يكون حالة من التبعية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة ينتج عنها عدد من الاثار السلبية.

3- أنواع التبعية الاقتصادية الناتجة عن النشاط السياحي: -

تبين لنا من خلال استعراض الجانب النظري بأن التبعية الاقتصادية في المجال السياحي تتجسد بثلاثة أنواع وتتمثل بالآتي: -

أ- التبعية المتولدة عن استعمال رأس المال الأجنبي في الاستثمار السياحي.

ب-التبعية المتولدة عن استعمال التكنولوجيا المتقدمة في النشاط السياحي.

ت-التبعية المتولدة عن الاعتماد على الطلب السياحي الخارجي (بالنسبة للدول المتقدمة).

بعد أن استكملنا استعراض الجانب النظري، واطلعنا على أنواع التبعية الاقتصادية الناتجة عن النشاط السياحي، سوف نحاول متابعة احتمالية نشؤ التبعية الاقتصادية من خلال كل نوع من أنواع التبعية الاقتصادية الثلاث في العراق.

أ- التبعية المتولدة عن استخدام رأس المال الأجنبي في الاستثمار السياحي: -

يبدو أن العراق لا يعاني من نقص في رأس المال لتمويل الاستثمار السياحي في الظروف الاعتيادية، لكونه من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، لكن الظروف التي مر بها العراق المتمثلة في دخوله الحرب مع إيران عام(1980)، ثم حرب الخليج الأولى عام (1991) والحصار الاقتصادي الذي استمر حتى حرب الخليج الثانية عام (2003) والظروف الاستثنائية التي عانى منها العراق بعد هذه المدة، أدى الى قلة صادرات العراق من النفط الخام التي وصلت عام (2011) بحدود مليوني برميل يومياً كمعدل، مع الحاجة المتزايدة لتمويل موازنة الحكومة وهي في الأغلب موازنة جارية وليست استثمارية.

إزاء هذا الوضع أصبحت العائدات النفطية لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تمول مشاريع الاستثمار السياحي، إذ نجد نقصاً واضحاً في التمويل. وجرت محاولات عديدة للاستعانة برأس المال العربي والأجنبي لتمويل الاستثمار السياحية في العراق لكن الوضع الأمني حال دون ذلك. وبقي الاستثمار السياحي شبه جامد ومعتمد على محاولات محدودة للقطاع الخاص لبناء فنادق صغيرة ضمن نطاق السياحة الدينية فقط، وهي لا تفي بالغرض ولا تلبي الطموح والآمال المبنية على النشاط السياحي.

ونأمل بعد أن تكلّل العقود مع الشركات النفطية العالمية بالنجاح في السنوات القريبة القادمة الى زيادة الطاقة الإنتاجية والتصديرية الى أكثر من (10) مليون برميل يومياً، مما يؤدي الى زيادة العوائد النفطية ومن ثم نأمل أن تحل مشكلة تمويل الاستثمار السياحي في المستقبل القريب. على أنه ليس من الضروري أن تمول الحكومة الاستثمار السياحي بشكل مباشر، وإنما بالإمكان دعم المستثمرين في النشاط السياحي عن طريق منح قروض ميسرة.

وخلاصة القول ان التنمية السياحية في العراق لحد الآن لم يتولد عنها تبعية اقتصادية عن طريق الاستعانة برأس المال الأجنبي.

ب- التبعية المتولدة عن استخدام التكنولوجيا في النشاط اسياحي: -

ان التنمية السياحية التي شهدها العراق وبالذات في أثناء المدة (1977-1984) وفي ظل وجود المؤسسة العامة للسياحة، كانت تستورد كل مستلزمات البناء والتشغيل من المواد الانشائية والكهربائية والأثاث والمفروشات والزجاجيات والمواد الغذائية المختلفة ومواد التنظيف وهذا يؤشر ارتفاع كبير للاستيراد السياحي.

ولم يتغير الحال الآن بل إن عملية الاستيراد لكل مستلزمات البناء والتشغيل للمنشآت السياحية زادت عن قبل وشملت حتى المنتجات الزراعية البسيطة المستخدمة في تصنيع الأطعمة.

ولا يعتقد الباحث انه إذا ما توفر رأس المال الكافي لتمويل الاستثمار السياحي سيقل الاعتماد على الاستيراد لمستلزمات الإنتاج عموماً من البلدان الأجنبية، وربما يرجع ذلك الى الانفتاح في الاقتصاد العراقي على العالم، ومع حرية التجارة التي اعتمدتها سياسة البلد أدى هذا الى مزيد من الاستيراد وأصبحت السلع المنتجة محلياً لا تستطيع أن تنافس السلع الأجنبية المستوردة لا من حيث الجودة ولا من حيث السعر.

ويستنتج الباحث من ذلك إن السياحة خلقت وستخلق حالة من التبعية الاقتصادية للاعتماد على التكنولوجيا العالمية. وهذا مؤشر أكيد سلبي فينبغي أن نتفاداه، ويتحقق ذلك عن طريق التنمية الشاملة لكل القطاعات الاقتصادية بحيث تستطيع السوق المحلية أن توفر مستلزمات البناء والتشغيل للمنشآت السياحية في القطر.

ت- التبعية المتولدة عن الطلب السياحي الخارجي: -

تشير الإحصاءات الرسمية ان الطلب السياحي الخارجي في العراق يتوزع على النحو الآتي: -

85% سياحة دينية

5% سياحة رجال الاعمال

10% سياحة متنوعة

واعتماداً على هذه الاحصائية نستطيع التوصل الى اجمالي أعداد السياح الوافدين، ومن خلال معرفة أعداد السياح الأجانب الوافدين لغرض السياحة الدينية كونها تشكل مسبة (85%) وكما سيأتي لاحقاً، ولمعرفة أعداد السياح الأجانب الوافدين الى العراق لغرض السياحة الدينية سنتابع الجدول (35) وعلى النحو الآتي: -